بتاريخ ٩ / ٩ / ٢٠١٧

بسم الله الرحمن الرحيم

تفريغ الدرس [السادس والثلاثين] من شرح [ألفية بن مالك] بأكاديمية:

بينات

❋ للشيخ/ ناصر بن حمدان الجهني [حفظه الله] ❋

الحمد لله رب العالمين ، ونصلي ونسلم على رسولنا الأمين ، عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم.

اللهم علمنا ما ينفعنا، وانفعنا بما علمتنا يا أرحم الراحمين

أخذنا معكم في اللقاء السابق (**باب التنازع في العمل**) وبينا أن المقصود بذلك أن يوجد عاملان يقتضيان العمل في اسم مؤخر عنهما، وعرفنا أننا نعمل الثاني لقربه، وذلك عند البصريين، وعند الكوفيين الراجح الأول لسبقه، ثم بين المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنه إذا عمل الأول أو الثاني فإنه يؤتى بضمير مع العامل المهمل يطابق هذا الضمير الاسم المتنازع عليه.

ثم قال المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

٢٨٢- وَلاَ تَجِىء مَعْ أَوَّل قَدْ أُهْمِلاَ	بِمُضْمَرٍ لِغَيْرِ رَفْعٍ أوْهِلاَ
٢٨٣- بَلْ حَذْفَهُ الْزَمْ إِنْ يَكُنْ غَيْرَ خَبَرْ	وَأَخِّرَنْهُ إِنْ يَكُنْ هُوَ الْخَبَرْ

- قلنا أن القاعدة في هذا الباب: أنك إذا أعملت الأول في الاسم الظاهر أعملت الثاني في ضميره سواء كان الذي يطلبه الثاني مرفوعًا أو غير مرفوع، وسيأتينا سواء كان عمدة أو فضلة، وهو الذي يقصده رَحِمَهُ ٱللَّهُ في الخبر، فمثلا: (قام وجلسا الطالبان) لاحظ هنا (قام) و(جلس) كلاهما فعلان يطلبان مرفوعًا (قام الطالبان) و(جلس الطالبان) لكننا هنا أعملنا الأول، ولهذا جاء الفعل مفردًا (قام)، والثاني يعمل في ضمير هذا الاسم المتنازع فيه، ولهذا قال: (قام وجلسا) بألف الاثنين، فالثاني طلب مرفوعًا وهو المهمل فذكر.
- تقول مثلا: (أكرمت فسُرَّا الطالبين) لاحظ أنك أعملت الأول: (أكرمت الطالبين) لأنه يتطلب مفعول به، والثاني عمل في ضمير ذلك الاسم سواء كان الاسم المتنازع فيه مرفوعًا أو غير مرفوع.
- إذا أعملنا الثاني فإن الأول يعمل في ضميره إن كان مرفوعًا فقط، تقول: (فهما واستفاد الطالبان) الآن نحن أعملنا الثاني (استفاد) ولهذا جاء على هيئة الإفراد، والأول عمل في الضمير ولذا قلنا (فهما) لأنه عمل في ضميره المرفوع، فالضمير عندما يكون مرفوعًا يؤتى به مع العامل الأول المهمل، وهكذا لو كان الذي تطلبه الثاني

منصوبـًا، تقول: (حضرا وأكرمت الطالبين) فالأول (حضرا) يتطلب مرفوعـًا، فإذا أعملنا الثاني في الظاهر فإننا نعمل الأول في ضميره بشرط أن يكون مرفوعـًا، أما إن كان الضمير غير مرفوع فإنه يحذف، تقول مثلا: (سمعت فأفادني الشيخ) هنا الأول يتطلب غير مرفوع (سمعته ...) فلا نأتي بالضمير لأنه ضمير نصب، ولكن نقول (سمعت).

- الخلاصة: إذا أعملنا الأول في الاسم الظاهر أعملنا الثاني في ضميره سواء كان مرفوعـًا أو غير مرفوع، فالثاني يعمل على كل الأحوال، أما الأول إذا أعملنا الثاني في الظاهر المتنازع فيه فإن الأول يعمل في ضميره إن كان مرفوعـًا، وإن كان غير مرفوع، فإنه لا يذكر بل يحذف، هذا الذي قاله المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ في قوله:

وَأَعْمِلِ الْمُهْمَلَ فِي ضَمِيْرِ مَا   تَنَازَعَاهُ وَالْتَزِمْ مَا الْتُزِمَا

«وَلاَ تَجِىء مَعْ أَوَّل قَدْ أُهْمِلاَ ..»: يعني إذا أهملنا الأول وأعملنا الثاني في الاسم الظاهر المتنازع عليه فإننا مع الأول نأتي بالضمير إذا كان في محل رفع كما أشرنا في: (فهما واستفاد الطالبان).

«بَلْ حَذْفَهُ الْزَمْ إِنْ يَكُنْ غَيْرَ خَبَرْ»: يعني في حالة أن هذا الضمير المهمل لم يكن عمدة، وهذا في باب (ظن) وأخواتها فقط، لأن باب ظن وأخواتها يدخلان على مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر، تقول: (ظننت زيدًا قائمـًا) فإن (زيدا) مفعول أول، و(قائمـًا) مفعول ثانٍ فقبل دخول (ظن) كانت الجملة (زيدٌ قائمٌ) فهذا الذي يقصده المؤلف بقوله: «إِنْ يَكُنْ غَيْرَ خَبَرْ» أي ليس في باب ظن وأخواتها؛ لأن المبتدأ والخبر عمدة، فإن كان الضمير الذي يطلبه العامل الأول المهمل فضلة عرفنا سابقـًا أنه يجب حذفه، أما إن كان عمدة (أي في باب ظن وأخواتها) فهنا يقول: لا تحذفه ... إذا ماذا نفعل به ؟

قال: «وَأَخِّرَنْهُ إِنْ يَكُنْ هُوَ الْخَبَرْ» يعني إن كان الضمير المهمل عمدة (أي خبر) فإنه يؤخر ولا يحذف، فمثلا لو جعلنا الإضمار في الأول نقول: (ظنني وظننت زيدًا قائمًا إياه) فأتينا بالضمير متأخرًا كما قلنا (سمعت وأفاد الشيخ) فلا نأتي بالضمير لأنه فضلة، أما الثاني فإنه يؤتى به دائمًا مع الضمير المهمل سواء كان فضلة أو عمدة كما ذكرنا (قام وجلسا أخواك)، (أكرمت فسُرَّا أخويك)، أو كان غير فضلة (ظنَّنت وظنَّنِيه زيداً قائمًا) فنأتي بالضمير فيه، أو كان منفصلا (ظننتُ وظنَّنِي إياه) فالعامل الثاني إذا كان هو الذي يطلب المهمل فإننا نأتي بهذا الضمير على جميع الأحوال، أما إن كان الذي يطلبه العامل الأول فهنا نقول: عندنا حالان:

١ – إن كان الذي يطلبه فضلة = نحذفه.

٢- إن كان الذي يطلبه عمدة = نذكره مؤخرًا.

ثم ختم الباب بقوله:

٢٨٤- وَأَظْهِرِ انْ يَكُنْ ضَمِيرٌ خَبَرَا لِغَيْرِ مَا يُطَابِقُ الْمُفَسِّرَا
٢٨٥- نَحْوُ أَظُنُّ وَيَظُنَّانِي أَخَا زَيْدَاً وَعَمْرًا أَخَوَيْنِ فِي الرَّخَا

هنا يتحدث المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن مسألة قد يحدث فيها نوع من اللبس فقال: يجب أن يؤتى بمفعول الفعل المهمل ظاهرًا؛ لأنه قد يلزم من إضماره عدم مطابقته لما يفسره لكونه خبرًا في الأصل عن مفرد، ومفسره مثنى، مثال:

« وَيَظُنَّانِي ... زَيْدَاً وَعَمْرًا أَخَوَيْنِ» لاحظ: (زيدًا) مفعول أول لـ(أظن) الأولى أي (أظن زيدًا)، و(عمروًا) معطوف عليه، و(أخوين) مفعول ثان لـ(أظن)، والياء مفعول أول لـ(يظنان) فيحتاج إلى مفعول ثان، فلو أتيت به ضميرًا فقلت: (أظن ويظناني إياه زيدًا وعمروًا أخوين) لكان (إياه) مطابق للياء وهي المفعول الأول في (يظنان) فكلاهما مفرد، ولكن لا يطابق ما يعود عليه وهو (أخوين) مثني فتفوت مطابقة المفسِّر للمفسَّر، وذلك لا يستقيم، وإن قلت: (أظن ويظناني إياهما زيدًا وعمروًا أخوين) حصلت المطابقة لأن (إياهما) مثنى وأخوين مثنى ولهذا لابد من الإظهار.

وبهذا يفرغ المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ من هذا الباب

نسأل الله أن يفتح علينا بالعلم النافع والعمل الصالح

والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله